

Distr.: General
3 August 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر 2021 - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا

موجز

هذا التقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 37/42، وهو أول تقرير يقدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، المعين حديثاً، السيد فيتيت مونتاربهورن. وموضوع التقرير هو "الذكريات والتقدم المحرز والأبعاد"، من خلال الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. وينظر التقرير في تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحيز الديمقراطي والحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والشواغل الخاصة لمختلف الفئات؛ والأرض والبيئة؛ والمجتمع المدني؛ والمساءلة وسبل الانتصاف؛ والمشاركة والتعاون على الصعيد الدولي. إن جائحة كوفيد-19 صوة تمثل كارثة وفرصة في آن واحد.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
4	الذكريات	- ثانياً
5	التقدم المحرز	- ثالثاً
6	الأبعاد	- رابعاً
6	جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها	ألف -
8	قانون حالة الطوارئ	باء -
8	قانون التدابير الوقائية لمكافحة انتشار كوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية الشديدة والخطيرة	جيم -
9	الكشف عن أسماء المصابين بكوفيد-19 وانتهاك الخصوصية	دال -
9	الاحتفاظ في السجون والحاجة إلى اختبارات كوفيد-19	هاء -
10	التلقيحات الإجبارية لموظفي الخدمة المدنية	واو -
10	الحيز الديمقراطي والحقوق المدنية والسياسية	زاي -
11	القيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات	حاء -
12	المحاكمات الجماعية	طاء -
12	الإفراط في استخدام القوانين الجنائية وتناقض القوانين	ياء -
14	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	كاف -
15	مواطن الضعف والشواغل الخاصة للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات	لام -
18	الأرض والبيئة	ميم -
19	المجتمع المدني	نون -
20	المساءلة وسبل الانتصاف	سين -
21	المشاركة والتعاون	عين -
22	استنتاجات وتوصيات	- خامساً

أولاً- مقدمة

1- عين فيتيت مونتاربهورن مقررًا خاصاً معنياً بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في آذار/مارس 2021، وبدأ الاضطلاع بمهام هذه الولاية في 1 أيار/مايو. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة خلال الفترة من منتصف عام 2020 إلى أيار/مايو 2021، مع تأملات في الماضي والحاضر والمستقبل، دون الخوض في تفاصيل في بعض المجالات. وسيتناول المقرر الخاص المسائل الرئيسية في تقارير لاحقة تتضمن المزيد من التفاصيل والمعلومات المستجدة. وموضوع هذا التقرير هو "الذكريات والتقدم المحرز والأبعاد".

2- ويشرف المقرر الخاص أن تتاح له هذه الفرصة لمساعدة كمبوديا وأن يكون في خدمة البلد الذي ظل صديقاً له لأكثر من 40 عاماً. ويود في البداية أن يحدد نهجه في الاضطلاع بمهامه كخبير مستقل في إطار مجلس حقوق الإنسان على النحو التالي:

(أ) مساعدة كمبوديا بطريقة بناءة ومبدئية ومحترمة؛

(ب) دعم السلطات الكمبودية في تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ج) العمل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين باستمرار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بحماية حقوق الإنسان للجميع؛

(د) التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تعزيز أعمال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي.

3- وفيما يتعلق بالمنهجية، يسلم المقرر الخاص بالحاجة إلى الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لضمان التحليل المتوازن والتحقق من صحة المعلومات. وهو منفتح لتقبل المعلومات الواردة من السلطات والأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدته على تقديم تقييم عادل وموضوعي للحالة. ويود أن يقترح توصيات لتحسين أعمال حقوق الإنسان بروح تشاركية وشاملة، مع مراعاة مختلف المقترحات المقدمة من مجموعة متنوعة من المجموعات التي سيجري معها حواراً طوال العام.

4- وبسبب جائحة كورونا، لم يتمكن المقرر الخاص من القيام بزيارة قطرية أولى، لكنه تمكن من مقابلة بعض أصحاب المصلحة المختلفين من خلال عقد اجتماعات على شبكة الإنترنت. وأعرب عن سروره الشديد للقاء الممثل الدائم لكمبوديا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والتواصل مع كبار المسؤولين الحكوميين الآخرين في بنوم بنه لإجراء مناقشات مفيدة وودية بشأن الولاية المسندة إليه والتطورات الرئيسية في البلد⁽¹⁾. كما التقى، عن طريق عقد اجتماعات على شبكة الإنترنت، بممثلي البعثات الدبلوماسية داخل كمبوديا وخارجها، ومجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري في البلد. ويود المقرر الخاص أن يشكر جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على دعمها وتعاونها الطيبين، ويتطلع إلى إجراء حوارات مستمرة وودية بشأن تنفيذ الولاية. ويحدوه أمل كبير في أن يتمكن، عندما تتحسن الحالة، من زيارة كمبوديا، والتعلم من التطورات الحاصلة ودراساتها بشكل مباشر، وتقديم نظرة متعمقة للتحسينات اللازمة بشكل عادل وبناء.

(1) انظر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تعزيز الوصول إلى العدالة كمفتاح للحوار" (1 تموز/يوليه 2021).

ثانياً - الذكريات

5- يود المقرر الخاص في البداية أن يذكر بانجذابه إلى كمبوديا وسكان البلد من خلال تجارب حياتية تحفزه على التواصل مع البلد وعلى العمل المتصل بولايته. ففي ثمانينات القرن الماضي، شهد عدة تحركات للاجئين على الحدود الكمبودية ودعا إلى حماية الكمبوديين وغيرهم من الأشخاص أثناء فرارهم. وعندما زار أحد مخيمات اللاجئين، يتذكر بوضوح شخصاً أشار إلى نظارته قائلاً: "لو كنت تعيش في ظل نظام (الإبادة الجماعية) ذاك (من عام 1975 إلى عام 1978)، لكنت قتلت باعتبارك مفكراً، بسبب تلك النظارات". وفي زيارة أخرى، صادق بالصدفة، عن طريق أحد طلابه كان يعمل على مساعدة اللاجئين، صبياً كمبودياً كان مترجماً شفويّاً في أحد المخيمات. وقد طلب الطفل قاموساً حتى يتمكن من تعليم نفسه المزيد من الكلمات وتوسيع دائرة مفرداته. وقد تم شراء القاموس وإرساله إليه بالفعل. وفي اليوم الذي كان من المقرر أن يسافر فيه الطفل إلى بلد آخر ليتم تبنيه، يتذكر المقرر الخاص أنه ذهب إلى المعبد معه للصلاة من أجل حظ سعيد ومستقبل جيد، قبل أن يودعه بحرارة.

6- ومنذ تسعينات القرن الماضي، وبعد التوقيع على اتفاقات باريس للسلام التي نوقشت أدناه، زار المقرر الخاص كمبوديا عدة مرات في مهام مختلفة. ففي عام 1992، شارك في أحد الاجتماعات الأولى للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في البلد وقدم عرضاً عن الصلة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وكمبوديا، مع مراعاة أن كمبوديا لم تكن في ذلك الوقت عضواً في تلك الرابطة. ومنذ ذلك الحين، زار البلد بالنيابة عن الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن مجموعة متنوعة من المسائل تتراوح بين زيارات بحثية تتعلق بحقوق الطفل والاجتماعات والمؤتمرات بشأن صياغة الاختصاصات لإنشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للرابطة والمعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومنع الفظائع الجماعية. وهو يتطلع إلى التواصل مع كمبوديا مرة أخرى مع اقتراب عامها الهام بصفقتها رئيساً للرابطة في عام 2022.

7- وكان عام 1991 بالتأكيد عاماً مهماً فيما يتعلق بالذكريات. فقد جرى في تشرين الأول/أكتوبر 1991 توقيع اتفاقات باريس للسلام التي وضعت حداً لسنوات من الحرب والدمار والحرمان والتجريد من الملكية والتشريد في كمبوديا⁽²⁾. وقد تضمنت الاتفاقات تطلعات السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية التي لا تزال قائمة حتى اليوم. ومن المهم أن الاتفاقات تسلم بأن التاريخ المأساوي الحديث لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات وممارسات الماضي⁽³⁾. وكان هناك أيضاً قسم رئيسي يقضي بأن ينص دستور البلد على أن "تتبع كمبوديا نظاماً للديمقراطية الحرة يقوم على التعددية"⁽⁴⁾.

8- ويمكن إرجاع ولاية المقرر الخاص إلى تلك الوثائق التحفيزية. وبذلك، وإدراكاً منا للذكرى السنوية الثلاثين الأخيرة لاتفاقات باريس، فإن هذه الذكريات ما زالت تحتفظ بوجاهتها وحاضرة دائماً لتحفيز زيادة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وإلهام مسار التقدم والطريق إليه.

(2) انظر www.peaceagreements.org/view/378.

(3) المرجع نفسه.

(4) A/46/608-S/23177، المرفق 5، الفقرة 4.

ثالثاً - التقدم المحرز

9- بعد مرور ثلاثين عاماً، أحرزت كمبوديا تقدماً بالفعل على جبهات عديدة، في حين أن هناك تحديات أخرى على نطاق واسعة النطاق أيضاً. وقد تم رفع البلد من بلد منخفض الدخل إلى مستوى الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط. وفي السنوات الأخيرة، وقبل ظهور جائحة كوفيد-19، كان متوسط معدل النمو يبلغ 7 في المائة سنوياً⁽⁵⁾. وقد انخفض معدل الفقر كثيراً، على الرغم من أنه لا تزال هناك مسألة التفاوتات والتدهور الناجم عن الجائحة. وازدادت فرص الحصول على التعليم، ولا سيما على مستوى المدارس الابتدائية، زيادة ملحوظة، ويحظى البلد باعتراف كبير لما تحقق من مكاسب في مجال التعليم. وقد تحول المسار الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة، ولا سيما صناعة الملابس والسياحة. واتسع نطاق تواصلها في مجال التعاون الاقتصادي، مع وجود منطقة تجارة حرة مع الصين ومنطقة أخرى مع جمهورية كوريا. وانضم البلد مؤخراً إلى الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. وفي أواخر تسعينات القرن الماضي، أصبحت كمبوديا عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

10- وتشمل التطورات البناءة على صعيد حقوق الإنسان كون كمبوديا طرفاً في ثماني معاهدات من أصل تسع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان⁽⁶⁾. وهي البلد الوحيد في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي هو طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والبلد طرف في الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية. وهو لا يفرض عقوبة الإعدام ويعد واحداً من البلدان النادرة في جنوب شرق آسيا التي صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أن كمبوديا واحدة من البلدان النادرة في المنطقة التي هي طرف في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين. وبعد أن كانت بلداً لديه حفظة سلام دوليون يعملون على أراضيها بعد توقيع اتفاقات باريس للسلام، أصبحت الآن تساهم بقوات حفظ السلام في عمليات بعيدة وواسعة كما في أفريقيا. وقد شاركت بصورة متسقة مع هيئات المعاهدات ذات صلة بالمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. ومكنت المقررين الخاصين في إطار هذه الولاية من زيارة البلد ووافقت على استمرار وجود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وخلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، قبلت كمبوديا توصيات كثيرة، لا سيما بشأن مساعدة الفئات الضعيفة⁽⁷⁾.

11- وتتجلى أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للبلد بوضوح في إدراج مراعاة حقوق الإنسان، المتشابهة مع التطلعات الديمقراطية، في دستور عام 1993. وكان ذلك العام أيضاً عام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا. وقد حسم ذلك المؤتمر من خلال الإعلان الصادر عنه وبرنامج عمله، النقاش بين عالمية حقوق الإنسان والخصوصيات الوطنية أو الإقليمية. ومع مراعاة هذه الخصوصيات، فإن من واجب الدول أن تتمسك بعالمية حقوق الإنسان، لا سيما إذا كان هناك تنازع بين المبدأين. وهكذا، عندما يواجه مفهوم عالمية حقوق الإنسان المجسدة في الحق في حرية التعبير خصوصية ما، مثل القيود المفرطة على حرية التعبير، فإن ذلك المفهوم يسود على الخصوصية.

12- وكان مايكل كيربي أول مكلف بولاية معني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من عام 1993 إلى عام 1996. وكان لا بد أن يتناول تقريره الأول تداعيات النزاع السابق الذي دام عقداً من الزمن، مثل تسريح الجماعات المسلحة وإزالة الألغام وعودة حوالي 370 000 كمبودي كانوا قد سُردوا⁽⁸⁾.

(5) انظر <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=KH>

(6) الاتفاقية الوحيدة التي لم يصبح البلد طرفاً فيها بعد هي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

(7) انظر A/HRC/41/17 و Add.1.

(8) E/CN.4/1994/73.

وحدد ذلك التقرير التوجه العام فيما يتعلق بمجموع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواجب تنفيذها. ومنذ ذلك الحين، أُسندت هذه الولاية إلى ستة أشخاص آخرين هم: توماس هاماربرغ، وبيتر ليوبريخت، وياش غاي، وسوريا سويدي، ورونا سميث، والآن فيثيت مونتاربورن. ويشكر المقرر الخاص بحرارة جميع من سبقوه على عملهم المتقاني وحكمتهم المشتركة. ويشير إلى أنه بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتفاقات باريس للسلام في عام 2011، لاحظ المكلف بالولاية في ذلك الوقت أن: "ما تحقق في كمبوديا في عدد من المجالات منذ إبرام اتفاق تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (اتفاقات باريس للسلام) أمر جدير بالثناء... وقد أرسيت اتفاقات باريس للسلام سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها ركائز رئيسية للهيكل السياسي الجديد في البلد. ولذلك لا يمكن اعتبار عملية السلام كاملة حتى تتمكن المؤسسات الديمقراطية المنشأة في إطار الدستور من العمل بفعالية واستقلالية. ولدى المجتمع الدولي مصلحة خاصة في هذا الصدد ومسؤولية ينبغي أن يضطلع بها⁽⁹⁾.

13- وأدى المقرر الخاص بتعليق قاطع إضافي لا يزال صحيحاً حتى اليوم: "... يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء تضيق الفضاء السياسي في كمبوديا، الأمر الذي لا يفضي إلى تشجيع ثقافة الديمقراطية في البلد وتعزيزها"⁽¹⁰⁾.

14- وكانت تلك الملاحظات التي أبدت قبل عقد من الزمن نذير شر ولا تزال ذات أهمية كبيرة. ومنذ ذلك الحين، برز تراجع الحيز الديمقراطي والحقوق والحريات المدنية والسياسية، المترابطة مع احتكار السلطة، باعتبارها أبرز قضية تتعلق بتطور الأشخاص عبر الزمن. ويستفيد هذا المنظور من 30 عاماً من النظر إلى الأحداث بعد وقوعها، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي طرحتها جائحة كوفيد-19 في الآونة الأخيرة، والتي ترد تفاصيلها أدناه.

رابعاً - الأبعاد

15- يود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على الأبعاد التالية التي تكشف عن الحقائق التي تؤدي دوراً بارزاً في مصير البلد اليوم⁽¹¹⁾.

ألف - جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها

16- وصلت جائحة كوفيد-19 إلى البلد في 27 كانون الثاني/يناير 2020 كظاهرة عابرة للحدود الوطنية وتسببت في الكثير من الخراب منذ ذلك الحين، بما في ذلك زيادة الفقر وتعطيل الصناعات الرئيسية والتسبب في تراجع الاقتصاد. وفي المرحلة الأولى، كان عدد المصابين منخفضاً. واعتمدت خطة العمل الوطنية: التأهب لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والتصدي لها في مملكة كمبوديا، شباط/فبراير إلى آب/أغسطس 2020، وتتضمن أربع نقاط رئيسية هي: الحد من انتقال العدوى وتأخيرها؛ التقليل إلى أدنى حد من الأمراض الخطيرة وتخفيف الوفيات المرتبطة بها؛ وضمان استمرار الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما خلال فترات الذروة الوبائية؛ وتقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي من خلال

(9) الوثيقة A/HRC/18/46، الفقرتان 2 و3.

(10) المرجع نفسه، الفقرة 54.

(11) للاطلاع على تحليل حكومي حديث لحقوق الإنسان، انظر "Cambodia human rights situationer II (September 2020–February 2021)" issued by the Permanent Mission of Cambodia to the United Nations Office at Geneva for the forty-sixth session of the Human Rights Council (9 February 2021).

الشراكات المتعددة القطاعات⁽¹²⁾. واستُكملت الخطة بإطار عمل الأمم المتحدة في كمبوديا للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19⁽¹³⁾.

17- وقد ثبت أن العام الحالي جاء بأضرار أكثر، حيث حدثت زيادة جديدة وخطيرة في عدد الإصابات، لا سيما بين آذار/مارس وأيار/مايو. وحتى 31 أيار/مايو 2021، كان 30 094 شخصاً قد أصيبوا بالعدوى، وحدثت 214 حالة وفاة⁽¹⁴⁾. وقد شهد العام انتشاراً للجائحة مرتبطاً بالمجتمعات المحلية، كما هو الحال في بنوم بنه والمناطق المحيطة بها وجميع المقاطعات الأخرى.

18- ومن منظور حقوق الإنسان، هناك اعتبارات طبية واعتبارات تتعلق بالصحة العامة واعتبارات أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق والحريات، يتعين استعراضها. وفي عام 2020، اعتمدت مجموعة من التدابير، مثل القيود المفروضة على السفر، وإغلاق المدارس، والحجر الصحي، وإغلاق الحدود، وإغلاق الأعمال التجارية، استناداً إلى "آلية قوية للاختبار والتعقب ونظام خارجي للحجر الصحي، إلى جانب نهج مركزي للعلاج من كوفيد-19"⁽¹⁵⁾. وارتفعت البطالة بسبب إغلاق المصانع، ولكن في منتصف عام 2020 سُنحت بعض الفرص لاستعادة الثقة في الأعمال التجارية ورفع القيود، مع اتخاذ الاحتياطات المتعلقة بالصحة كشرط مسبق. وسلمت السلطات تحويلات نقدية وإعانات أخرى إلى عدد كبير من الأشخاص، إلى جانب تدابير داعمة أخرى⁽¹⁶⁾.

19- وبسبب الانتشار الأكثر خطورة للجائحة في أوائل عام 2021، لجأت السلطات إلى تدابير أكثر صرامة، باستخدام صلاحياتها بموجب قانون كوفيد-19 الجديد الذي تمت مناقشته أدناه، لفرض إغلاق في بنوم بنه والمناطق المجاورة في نيسان/أبريل حتى أوائل أيار/مايو. وطبق تصنيف لوني للمناطق يتراوح بين الحمراء والبرتقالية والصفراء، مع فرض تدابير أشد صرامة، مثل حظر التجول في المساء في جميع المناطق والقيود المفروضة على السفر والتنقل في المناطق الحمراء والمناطق ذات الصلة. وفي 22 أيار/مايو، رفعت حالة الإغلاق ولكن لا تزال هناك تدابير احترازية عامة أخرى. وخلال تلك الفترة، اتخذت السلطات تدابير مختلفة لتحسين الحالة، تشمل ضمانات الدخل الشهرية للعمال في مجال صناعة الملابس والسياحة؛ وبرامج النقد مقابل العمل؛ والتحويلات النقدية لصالح الفئات المنخفضة الدخل في المناطق الحضرية والمناطق الريفية التي توجد فيها قرى متضررة؛ وتوفير الغذاء؛ والدعم النقدي لتغطية مصاريف الغذاء والخدمات العامة والدعم النقدي للأسر الفقيرة التي أثقل كاهلها بآثار كوفيد-19. غير أن المقرر الخاص أبلغ بنقص الأغذية، وبأن هناك حاجة إلى استجابة أكثر استدامة لمساعدة المحتاجين وضمان الأمن الغذائي والحصول على المعونة الإنسانية، في ظل استمرار انعدام الأمن الغذائي⁽¹⁷⁾.

(12) انظر <http://documents1.worldbank.org/curated/en/248221604903322761/pdf/Cambodia-COVID-19-Emergency-Response-Project-Fact-Sheet.pdf>

(13) يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط <https://cambodia.un.org/en/110320-un-cambodia-socio-economic-response-covid-19-framework>

(14) انظر (World Health Organization COVID-19 situation report No. 48 (31 May 2021))

(15) *UN Cambodia framework for the immediate socio-economic response to COVID-19* (August 2020), p. 14

(16) مجموعة البنك الدولي، *التقرير الاقتصادي المتعلق بكمبوديا. Restraint Recovery: Adapting to COVID-19 in an Uncertain World* (November 2020), p. 10

(17) United Nations Cambodia, "Cambodia COVID-19 lockdown: food security and nutrition brief" (6 May 2021)

20- وقد أثار مختلف الأدوات القانونية التي اعتمدها السلطات أو طبقتها القلق لأنها يمكن أن تمس بحقوق الإنسان. وتتمثل هذه الأدوات في عدة قوانين ذات طابع متشدد للغاية وممارسات ذات صلة، بما في ذلك القوانين المبينة أدناه.

باء - قانون حالة الطوارئ

21- أُجيز قانون الإدارة الوطنية في حالة الطوارئ (المعروف أيضاً باسم قانون حالة الطوارئ) في نيسان/أبريل 2020⁽¹⁸⁾. ويسمح القانون بإعلان حالة الطوارئ ووضع التنفيذ لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. وهو يركز السلطة في أيدي السلطة التنفيذية لإدارة الحالة، ويشمل ذلك القيود التي تفرض على تحركات الناس، والاتصالات، وحرية التعبير، والتجمع، وإدارة الأسعار. ويسمح القانون للسلطات بمراقبة السكان من خلال مراقبة واسعة النطاق، ويتعرض المخالفون لعقوبة السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامات كبيرة. وفي 17 نيسان/أبريل 2020، أصدرت المقررة الخاصة السابقة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا بياناً صحفياً أيدته إجراءات خاصة أخرى، أبرزت فيه شواغلها ودعت السلطات إلى توخي الحذر إزاء الاحتجاج بدواعي الأمن القومي وضمان امتثال التدابير الواردة في القانون المذكور للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب⁽¹⁹⁾.

22- ومن حسن الحظ أن ذلك القانون لم يطبق حتى الآن على حالة كوفيد-19، لأنها خاضعة لقانون آخر مبين أدناه.

جيم - قانون التدابير الوقائية لمكافحة انتشار كوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية الشديدة والخطيرة

23- صدر في 11 آذار/مارس 2021 قانون التدابير الوقائية لمكافحة انتشار كوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية الشديدة والخطيرة (قانون كوفيد-19)، وهو يمنح السلطات صلاحيات واسعة لفرض قيود على السفر، وفرض تدابير الإغلاق والحجر الصحي، والحد من حرية التجمع السلمي والحق في العمل⁽²⁰⁾. ويعاقب المخالفون بالسجن لمدة تصل إلى 20 سنة وغرامات باهظة. وأُعربت المقررة الخاصة السابقة وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في بيان صحفي بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2021 عن قلقهم بهذا الصدد⁽²¹⁾.

24- وتفيد التقارير بأنه تم اعتقال أكثر من 100 شخص ووجهت إليهم تهمة انتهاك هذا القانون ومراسيمه الفرعية، وبعض هؤلاء لا يسمح لهم بالاتصال بمحام⁽²²⁾. ولذا يسود جو من الغموض بسبب قانون كوفيد-19، مما يؤدي إلى الرقابة الذاتية وغيرها من الموانع.

(18) انظر www.icnl.org/covid19tracker/covid19uploads/Cambodia%20-%20Unofficial%20ENG%20translation%20-%20State%20of%20Emergency%20Law.pdf (unofficial translation).

(19) انظر <https://cambodia.ohchr.org/en/news/cambodia%E2%80%99s-state-emergency-law-endangers-human-rights-warns-un-expert>.

(20) انظر منظمة هيومن رايتس ووتش، "Cambodia: scrap abusive COVID-19 prevention bill", 5 March 2021.

(21) انظر الموقع التالي: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26985&LangID=E.

(22) Ouch Sony and Khan Leakhena, "Over 100 people facing court cases for COVID-19 violations", VOD, 28 April 2021.

دال - الكشف عن أسماء المصابين بكوفيد-19 وانتهاك الخصوصية

25- استخلصت دروس خلال هذه الفترة فيما يتعلق بتعارض مختلف التدابير المتخذة للحد من انتشار كوفيد-19 مع الحق في الخصوصية. وفي إحدى الحالات، نشرت السلطات تفاصيل مختلف الأشخاص الذين أصيبوا بهذه الجائحة دون إيلاء الاعتبار الكافي للحق في الخصوصية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعربت المقررة الخاصة السابقة في بلاغ عن قلقها إزاء الكشف عن المعلومات الشخصية للأفراد المصابين بفيروس كوفيد-19 وتعارض ذلك مع المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن الحق في الخصوصية، ولا سيما انتهاكه⁽²³⁾. ويتمثل أحد الأسباب الكامنة وراء ذلك في منع وسم الأفراد، وإذا كان اقتفاء أثر المخالطين وسيلة لكشف الحالات، فينبغي أن يكون مؤقتاً ومتناسباً مع الظروف. ويسلم المقرر الخاص بأن وزارة الصحة اتخذت إجراءات تصحيحية، غير أن السلطات المحلية (حكومات المقاطعات) تواصل نشر المعلومات المعنية، وأعرب عدد من المقررين الخاصين عن قلقهم في هذا الصدد.

26- وفي أوائل عام 2021، نشأت حالة أخرى مثيرة للقلق انطوت على إفشاء إدارة مدينة بنوم بنه لمعلومات شخصية، مما دفع المقررة الخاصة السابقة وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى إصدار بيان يدعو إلى احترام الحق في الخصوصية⁽²⁴⁾. كما أثرت مخاوف بشأن استخدام رمز الاستجابة السريعة الذي له آثار على الحق في الخصوصية، وهو أمر أثارت أيضاً المقررة الخاصة السابقة في آذار/مارس 2021⁽²⁵⁾. وهذا المجال جدير بالاهتمام واليقظة، ويبرز ضرورة أن يكون للبلد قانون محدد بشأن حماية البيانات الشخصية.

هـ - الاكتظاظ في السجون والحاجة إلى اختبارات كوفيد-19

27- ما برحت حالة المحتجزين والسجناء في السجون تثير القلق، وقد ازدادت حدة هذا القلق الآن بسبب كوفيد-19. وتؤثر السجون في كمبوديا حالياً نزلاء يزيد معدل اكتظاظهم على 300 في المائة، مما يجعل التباعد الاجتماعي مستحيلاً عملياً. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعربت المقررة الخاصة السابقة ومقرر خاص آخر في بلاغ عن قلقهما إزاء عدم وجود اختبارات كوفيد-19 للمحتجزين ومختلف مخاطر التعرض للمرض في السجن، فضلاً عن الاكتظاظ⁽²⁶⁾. كما صدر بيان من عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يدعو إلى إجراء اختبار إلزامي للأشخاص المسجونين لمنع انتشار فيروس كوفيد-19⁽²⁷⁾. وفي أيار/مايو، علم المقرر الخاص بقلق بتشمي فيروس كوفيد-19 في ثلاثة سجون. وهناك شواغل خطيرة بشأن ما إذا كان السجناء يحصلون على العلاج على نحو مناسب ومنصف، وبشأن احتمال انتشار الفيروس في جميع السجون الرئيسية وغيرها من مرافق الاحتجاز. ونظراً للاكتظاظ، يدعو المقرر الخاص السلطات إلى اتخاذ جميع التدابير التشريعية والسياسية العامة للتقليل من عدد الأشخاص في السجون.

(23) انظر الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26599.

(24) OHCHR, "Cambodia: UN experts alarmed by 'naming and shaming' of COVID victims" (11 December 2020).

(25) انظر <https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/othersource/Joint%20Letter%20by%20UN%20experts%20on%20QR%20Code%20System%20to%20Stop%20COVID-19.pdf>.

(26) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25752>.

(27) انظر https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/presstatementsource/Cambodia-%20COVID%20PR%2011.12_Final_Final.pdf.

واو - التلقينات الإجبارية لموظفي الخدمة المدنية

28- في نيسان/أبريل 2021، ظهرت مسألة أخرى وهي ما إذا كان ينبغي إجبار الموظفين العموميين على تلقيهم وما هي العواقب التي ستترتب على ذلك في حال رفضهم للتلقيح. والمسألة تتعلق بالتلقيح الإجباري الذي يلزم موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين بتلقي لقاح. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى اتخاذ إجراءات تأديبية وجزاءات أخرى، بما في ذلك الفصل من الخدمة.

29- وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، ذكر خبراء منظمة الصحة العالمية في مؤتمر صحفي افتراضي أنهم لا يوصون باللقاحات الإلزامية. ورأوا أنه ينبغي للدول أن تشجع على التلقيح وأن تيسره، ولكن لا تجبر الناس على الحصول عليه⁽²⁸⁾. وحتى إذا اختارت سلطات بلد ما التلقيح الإجباري، فهناك حاجة إلى توخي الحذر، مع مراعاة المبادئ الدولية للشرعية والضرورة والتناسب، والانفتاح في الوقت نفسه على خيارات أخرى، مثل تبادل المعلومات في صفوف الجمهور لتمكينه من الحصول على اللقاحات. ولا تزال هناك مسألة تتعلق بمقبولية اللقاح ونوعيته والمعلومات ذات الصلة، وفقاً لما تنص عليه المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام رقم 14 (2000) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبدو أن الكمبوديين عموماً على استعداد لتلقي اللقاح، ولكن اللقاح الذي يعطى/المتوفر لم توافق عليه منظمة الصحة العالمية وقت إعداد هذا التقرير.

30- وكتبه أخيراً، من الضروري توخي الحذر بشأن دوامة تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية وما ينتج عنها من قيود أبرزتها جائحة كوفيد-19. وسواء كان ذلك في كمبوديا أو في أي مكان آخر، فإن الإغلاق الطبي ينبغي ألا يؤدي إلى قمع سياسي.

زاي - الحيز الديمقراطي والحقوق المدنية والسياسية

31- إن الانتخابات الوطنية التي جرت منذ عام 1993 وما بعده والخلفية السياسية التي تقوم عليها هي مقياس رئيسي لقياس مدى الحيز الديمقراطي والحقوق والحريات المصاحبة له. وقد أجريت ست انتخابات وطنية في الأعوام 1993 و1998 و2003 و2008 و2013 و2018. ومن المقرر إجراء الانتخابات الوطنية المقبلة في عام 2023، تسبقها انتخابات بلدية في عام 2022.

32- وتم حل حزب المعارضة الرئيسي في الآونة الأخيرة، وهو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بموجب حكم صادر عن المحكمة العليا في عام 2017 بدعوى التآمر مع قوة أجنبية، وأمرت المحكمة أيضاً بفرض حظر سياسي لمدة خمس سنوات على 118 عضواً من حزب المعارضة الرئيسي. لقد كان حكماً ملتبساً من منظور حقوق الإنسان والديمقراطية. ولذلك لم يتمكن حزب المعارضة الرئيسي من خوض الانتخابات في عام 2018، وهو العام الذي جرت فيه أحدث الانتخابات، ومما زاد الأمر تعقيداً أن العديد من قادة الحزب وأعضائه منعوا من ممارسة السياسة أو كانوا في المنفى. وفاز حزب الشعب الكمبودي بجميع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 125 مقعداً. وشارك في الانتخابات نحو 20 حزباً آخر، لكنها لم تفز بأي مقعد. وهكذا أصبحت قاعدة السلطة السياسية في البلد مركزة إلى حد بعيد. وقد أتاحت بعض الفرص لإعادة من منعوا من ممارسة السياسة وللمتمكين من إنشاء أحزاب سياسية جديدة. ويبقى أن نرى ما إذا كان النظام يمكن أن يصبح أكثر تعددية بطريقة موثوقة قبل الانتخابات المقبلة.

33- وحددت المقررة الخاصة السابقة في تقريرها النهائي في عام 2020 القضايا التالية: استمر تقلص الحيز المدني والديمقراطي، دون أي تحول نحو المصالحة السياسية، وظل البلد في الواقع دولة

(28) انظر www.who.int/publications/m/item/covid-19-virtual-press-conference-transcript---7-december-2020

حزب واحد يشغل فيها حزب الشعب الكمبودي جميع المقاعد في الجمعية الوطنية وجميع مقاعد مجلس الشيوخ تقريباً. وفي أعقاب صدور قرار المحكمة العليا في عام 2017، يشغل الحزب أيضاً معظم مناصب المستشارين المحليين، وتمت إعادة توزيع المقاعد التي فاز بها حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المنحل في الانتخابات المحلية التي جرت في حزيران/يونيه 2017⁽²⁹⁾.

34- فهناك إذن ظاهرة الاحتكار السياسي المثيرة للقلق، التي تتم بشكل جوهري عن التدهور النوعي للنظام السياسي الديمقراطي وما يتصل به من حكم.

حاء - القيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

35- إن الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات لا يمثل العمود الفقري للحقوق السياسية فحسب، بل للديمقراطية أيضاً. وصحيح أن كمبوديا لديها عدد كبير من وسائل الإعلام، لكن العبرة ليست بالعدد. وينظر إلى حالة التناقض في البلد من خلال مجموعة متنوعة من الحالات الشاذة التي تقيد التمتع بهذه الحقوق وتضر بالتطلعات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، قوبلت مختلف التعليقات على استجابة السلطات لجائحة "كوفيد-19" والانتقادات الموجهة إليها بردود غير متسامحة كالاقتالات والاحتجازات. وعلاوة على ذلك، فإن فرض المناطق الحمراء قد منع وسائل الإعلام دون داع من تغطية العمليات في هذه المناطق. ومن المرجح أن تكون وسائل الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، أكثر تعرضاً للتقييد في تغطيتها إذا تمت المصادقة في المستقبل على القانون الجديد المقترح الذي يفرض بوابة وطنية للإنترنت (مع منح قدر كبير من السلطة التقديرية لفرض رقابة على المواد التي تعتبرها السلطات غير مستساغة ومنع تلك المواد). وطلبت المقررة الخاصة السابقة، إلى جانب مقررین خاصين آخرين، إلى السلطات توضيح الآثار المترتبة على مرسوم فرعي يقضي بإنشاء بوابة وطنية على الإنترنت لإعادة توجيه جميع حركة الإنترنت عن طريق هيئة تنظيمية قبل أن تكون في متناول المستعملين⁽³⁰⁾. وذلك في ظل مجموعة من الهجمات على الصحفيين وتأثير العقوبات الرسمية على مختلف وسائل الإعلام المستقلة في السنوات الأخيرة.

36- ومن ناحية أخرى، فإن زيادة التركيز على الرقمنة كجزء من التعبير في زمن كوفيد-19 يستدعي اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتعزيز الحكم الديمقراطي: فالتكنولوجيا يمكن أن تساعد على توسيع نطاق حقوق الإنسان.

37- وفيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والحقوق في العمل، وعلى الرغم من تعديل قانون النقابات في البلاد في عام 2019، فإن الحيز المتاح للتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات مقيد بالجو السياسي العام المتمثل في الضوابط وإجراءات المنع القاسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل النقابي ليس مسألة ميسرة: فقد تأثرت النقابات أيضاً على مر السنين بقتل النقابيين واعتقالهم⁽³¹⁾.

38- ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بقانون محتمل بشأن الحصول على المعلومات، ينبغي أن يكفل وصول الجمهور إلى المعلومات التي في أيدي الموظفين العموميين على نطاق واسع ودون بيروقراطية.

(29) انظر A/HRC/45/51.

(30) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26263>.

(31) انظر ILO Committee of Experts, "Observation on the Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87)", available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:4056429:NO.

وينبغي أن تمتثل الاستثناءات التي تحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات للمعايير الدولية، مثل الضرورة والتناسب، وينبغي أن تكون هناك قنوات لتلقي الشكاوى وتوفير سبل الانتصاف حيثما يمنع الوصول إليها. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالموافقة على القانون المذكور في السنوات الأخيرة.

طاء - المحاكمات الجماعية

39- أثارت المحاكمات الجماعية، ولا سيما للأفراد المنتميين إلى حزب المعارضة الرئيسي وأولئك الذين ينظر إليهم على أنهم يعارضون قاعدة السلطة المهيمنة، قلقاً كبيراً وخنقت إمكانية التعددية السياسية. وفي 17 كانون الثاني/يناير 2020، أصدر عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بياناً أعربوا فيه عن قلقهم إزاء محاكمة كيم سوخا، وهو زعيم رئيسي للمعارضة، بتهمة ارتكاب جريمة في حق الدولة، والتي لم تنته حتى الآن بل علقت، وذلك في الأصل بسبب جائحة كوفيد-19⁽³²⁾. غير أن التأخير المطول في استكمال المحاكمة قد يؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً على وضع المتهم باعتباره مرشحاً سياسياً للانتخابات المقبلة.

40- وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدأت محكمة بنوم بنه البلدية محاكمة ما يزيد على 135 من أعضاء المعارضة. وقد انقسمت المحاكمة فيما بعد إلى محاكمتين لا تزالان معلقتين بسبب كوفيد-19. وفي 5 آذار/مارس 2021، أعرب عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في بيان عن قلقهم من أن الحكم الصادر عن محكمة بلدية بنوم بنه قد يحرم الأشخاص المائلين أمام المحاكم من حقهم في المشاركة في الشؤون العامة. كما أشاروا إلى أنه منذ حزيران/يونيه 2019، جرى اعتقال أكثر من 150 شخصاً مرتبطين بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي واحتجازهم وإخضاعهم لإجراءات قضائية.

41- وفي 1 آذار/مارس، أدانت المحكمة غيابياً تسعة من كبار قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق، بمن فيهم سام رينسي، وهو من زعماء المعارضة الرئيسيين الذي هو الآن في المنفى، بتهمة تتعلق بمحاولة ارتكاب جنائية ومهاجمة مؤسسات مملكة كمبوديا وتعريضها للخطر بموجب المادتين 27 و451 من القانون الجنائي الكمبودي (المتعلقة بمحاولات ارتكاب جرائم جنائية). وترتبط هذه التهم بخطة القادة للعودة إلى البلاد للمشاركة في الحياة السياسية في كمبوديا، والتي تم الإعلان عنها على وسائل التواصل الاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأعرب الخبراء عن قلقهم البالغ لأن منشورات سام رينسي على فيسبوك ومقاطع الفيديو الخاصة بالمدعى عليهم التسعة اعتبرت جرائم⁽³³⁾. وقد فرضت المحكمة أحكاماً قاسية، بما في ذلك السجن لمدة 25 عاماً.

42- وفي نهاية نيسان/أبريل 2021، اتهم سام رينسي أيضاً بسبب تعليقاته بشأن كوفيد-19⁽³⁴⁾ ويأتي ذلك بالإضافة إلى أكثر من اثنتي عشرة قضية أخرى لا تزال معلقة ضده منذ عام 2015.

ياء - الإفراط في استخدام القوانين الجنائية وتناقض القوانين

43- من المحتمل أن يثير استغلال مختلف القوانين شبح "الحكم بالقانون". ويكشف تطبيق أحكام مختارة من القانون الجنائي، مثل المادتين 27 و451 من القانون الجنائي، عن البيئة المغلقة وتلاعب السلطة المحيط بالنظام القضائي، في حين استخدمت أحكام أخرى كالجريمة في حق الدولة والتحرير،

(32) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25472

(33) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25472

(34) انظر Sebastian Strangio (The Diplomat), "Cambodia opposition leader charged over COVID-19 lockdown comments", 29 April 2021.

في مناسبات متعددة للقبض على معارضي القابضين على زمام السلطة ومقاضاتهم. وتشمل عينة من الأدوات القانونية التي تستوجب الحذر المواد التالية من قانون العقوبات:

- (أ) المادتان 305 و309 بشأن التشهير العلني والإجراءات ذات الصلة؛
- (ب) المادة 307 بشأن السب العلني والقذف؛
- (ج) المادة 425 بشأن تزوير المعلومات؛
- (د) المادة 453 بشأن التآمر وارتكاب جريمة في حق الدولة؛
- (هـ) المادتان 494 و495 بشأن التحريض على ارتكاب فعل قد يؤدي إلى اضطراب في البلد.
- 44- وعلى وجه الخصوص، استخدمت الأقسام المتعلقة بالتحريض ضد ما يسمى "الأخبار الزائفة" والمعلومات المضللة أو الخاطئة. هناك أيضاً قوانين أخرى مثل اللائحة التنظيمية 2018 (*prakas*) بشأن الإنترنت، والتي تمنح صلاحيات واسعة للسلطات لمراقبة المحتوى على الإنترنت ومنع المعلومات التي تعتبر أنها تخلق اضطراباً للأمن الوطني وللدواعي الأخرى ذات الصلة⁽³⁵⁾. وتشمل العقوبات السجن لمدة تصل إلى سنتين والغرامات المصاحبة لها.
- 45- وقد منحت التطورات المتعلقة بالتعديلات على قانون الأحزاب السياسية مزايا لبعض الناخبين السياسيين. ومنع تعديل أجري في أوائل 2017 الأحزاب السياسية من الارتباط بأي شخص يدان بارتكاب جريمة جنائية⁽³⁶⁾. وهذا يمنع أي علاقة بين السياسيين المدانين من المعارضة وأحزابهم السياسية.
- 46- وفي عام 2018، فتح تعديل آخر على قانون الأحزاب السياسية الباب للسماح للسياسيين المحظورين بالعودة إلى الحياة السياسية، مع استعادة حقوقهم السياسية⁽³⁷⁾. وفي غضون ذلك، منح قدر كبير من السلطة لأعلى مستويات السلطة التنفيذية للتأثير على مصير السياسيين المحظورين.
- 47- وتجدر الإشارة إلى مشروع قانونين آخرين يتسمان بقدر كبير من التناقض وهما قانون النظام العام الجديد وقانون الجرائم السيبرانية. ويمثل مشروع قانون النظام العام نهجاً أبوياً إزاء القانون والنظام، حيث يفرض من القمة مع احتمال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تتراوح بين مبدأ عدم التمييز وحرية التعبير والتجمع السلمي. وتشمل الصياغة الغامضة في المشروع اقتراح الحفاظ على النظام، والقيم الجمالية، والصرف الصحي، ونظافة البيئة، والهدوء، والاستقرار الاجتماعي، والحفاظ على التقاليد الوطنية...". وفي آب/أغسطس 2020، أصدر المجتمع المدني بياناً مشتركاً يدعو فيه إلى نبذ مشروع القانون⁽³⁸⁾. وتشمل التداعيات السلبية قيوداً غير معقولة على حرية التعبير وانتهاك حقوق المرأة. وتحظر إحدى المواد على الرجال الظهور بلا قمصان في الأماكن العامة، بينما تحظر مادة أخرى على النساء ارتداء ملابس كاشفة تؤثر على التقاليد والكرامة الوطنية.

(35) انظر 1، International Press Institute، "Cambodia 'fake news' laws tighten noose on press freedom"، October 2019.

(36) انظر، Xinhuanet، "Cambodia amends law to ban convicted politicians from leading political party"، 2 February 2020.

(37) انظر 14، The Phnom Penh Post، "Assembly passes amendment to Political Party Law Article 45"، December 2018.

(38) انظر Human Rights Watch، "Civil society organizations call for the draft law on public order to be immediately discarded"، 13 August 2020.

48- وأما بالنسبة لمشروع القانون السيبراني، فهو يجرم البيانات التي لها "آثار سلبية" على الأمن القومي، مما يفتح الباب أمام تقييمات زائفة محتملة ذات طابع سياسي⁽³⁹⁾. ويفرض ذلك المشروع التزامات على مقدمي خدمات الإنترنت بالاحتفاظ بالمعلومات لمساعدة السلطات لمدة 180 يوماً على الأقل. وفي الواقع، فإن من شأن المشروع أن يوسع نظام المراقبة والرقابة من جانب الدولة، وهو ما يمكن أن ينتهك المعايير الدولية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتكمن وراء هذه القوانين مسألة استقلالية القضاء. ومن الضروري ضمان أن ينأى القضاء والمدعون العامون للدولة بأنفسهم عن الانتماءات السياسية. وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى المحامين العاملين في مجال المساعدة القضائية والقانونية.

كاف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

49- حتى ظهور كوفيد-19، كان هناك تقدم اقتصادي كبير في البلد. غير أن الفقر وعدم المساواة باتت في ازدياد مرة أخرى بسبب الجائحة. فوفقاً للبنك الدولي، فإن ما يزيد على 710 000 أسرة (أي 2,8 مليون شخص) تلقوا تحويلات نقدية في كانون الثاني/يناير 2021، في حين لم تكن مؤهلة لتلقي تلك التحويلات في أوائل حزيران/يونيه 2020 سوى 560 000 أسرة معيشية (أي 2,3 مليون شخص). وهذا يعني ضمناً، وفقاً للبنك الدولي، أن ما لا يقل عن 150 000 أسرة (أي 0,5 مليون شخص) قد تم تحديدها على أنها صارت فقيرة حديثاً في الفترة ما بين حزيران/يونيه 2020 وكانون الثاني/يناير 2021⁽⁴⁰⁾.

50- وقد تشكلت المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال خطط التنمية الوطنية المختلفة. والخطة الحالية هي الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2019-2023، التي توازنها المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الرباعية المراحل، التي تؤكد على النمو والعمالة والإنصاف والكفاءة⁽⁴¹⁾. وقد اعتمد البلد أهداف التنمية المستدامة مع غايات المتابعة في إطار أهداف كمبوديا. وهناك إطار سياسة وطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2016-2025، يرمي على وجه الخصوص إلى مساعدة الفقراء، وغالبيتهم يوجدون في المناطق الريفية، مع مراعاة الفجوة المتزايدة بين سكان الريف وسكان الحضر⁽⁴²⁾. أما مخطط "تحديد هوية الفقراء" فيساعد على الحصول على الرعاية الصحية المجانية وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي والمالي، وهو يغطي نحو 16 في المائة من السكان وفقاً للخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية. وفيما يتعلق بمسألة التعليم الهامة، فإن أداء البلد كان جيداً قبل ظهور كوفيد-19، حيث كانت تتاح إمكانية حصول الجميع تقريباً على التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين⁽⁴³⁾.

51- ولقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى عرقلة التقدم، وسيتحقق التخطيط لمستقبل ما بعد كوفيد-19 بسهولة أكبر، يدفعه "الوضع الطبيعي الجديد"، إذا كانت هناك مشاركة واسعة من الجمهور، خاصة إذا تم توسيع الحيز المدني بدلاً من تقليصه.

(39) انظر www.hrw.org/news/2020/11/13/cambodia-scrap-draft-cybercrime-law

(40) انظر www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview

(41) انظر https://data.opendevelopmentcambodia.net/laws_record/national-strategic-development-plan-nsdp-2019-2023

(42) انظر *Cambodia's Voluntary National Review 2019 On the Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development* (June 2019), p. 17

(43) المرجع نفسه، الفقرة 21.

لام- مواطن الضعف والشواغل الخاصة للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات

52- أبرزت جائحة كوفيد-19 مجموعة من مكامن الضعف، مثل الحرمان والعنف والتمييز، وقد تصبح المخاطر المرتبطة بمكامن الضعف هذه أكثر تداخلاً. وتستحق فئات مختلفة اهتماماً خاصاً.

النساء

53- لقد قُطعت أشواط كبيرة في تحسين وضع المرأة. ويشمل ذلك انخفاض معدل وفيات الأمهات المرتبط بالتقدم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأمهات من 472 لكل مائة ألف مولود حي في عام 2005 إلى 170 في عام 2014⁽⁴⁴⁾. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد قليل من النساء في مختلف المناصب الرسمية، كما هو الحال في القضاء⁽⁴⁵⁾.

54- ولقد عكس كوفيد-19 مسار التقدم وكان له تأثير سلبي على عمال قطاع الملابس، وغالبيتهم من النساء، بما في ذلك التوقف عن العمل والبطالة. كما أبرزت جائحة كوفيد قضية العنف ضد المرأة، لا سيما وأن ظاهرة البقاء في المنزل التي سببتها هذه الجائحة قد أوجدت جواً أكثر توتراً في بعض الأسر، مما أدى إلى العنف. وتعرض قانون العنف العائلي لعام 2005 للانتقاد لأنه سمح بقدر مفرط من الوساطة وقدر غير كاف من المساءلة لمن يرتكبون جرائم ضد النساء⁽⁴⁶⁾. وخلال الاستعراض الأخير الذي أجرته لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في كمبوديا في عام 2019، أوصت هذه اللجنة كمبوديا بإجراء استعراض شامل للقانون المتعلق بالعنف العائلي وبتعديله⁽⁴⁷⁾. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء حرمان المرأة من إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساعدة القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنساني⁽⁴⁸⁾. وهناك تخطيط وطني لمكافحة العنف الجنساني، من خلال خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة للفترة 2019-2023، المترابطة مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن المهم هو التنفيذ، الذي أصبح أكثر صعوبة وتعذراً بسبب كوفيد-19⁽⁴⁹⁾. كما شُنت حملة على أنشطة الاتجار بالبشر⁽⁵⁰⁾.

الأطفال

55- حتى ظهور كوفيد-19، كانت هناك تحسينات مختلفة وملحوظة في مجال حقوق الطفل ونمائه. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الرضع من 66 لكل 1 000 مولود حي في عام 2005 إلى 28 لكل 1 000 مولود حي في عام 2014⁽⁵¹⁾.

56- وبسبب كوفيد-19، اضطر الأطفال إلى البقاء في المنزل، في حين سلط التعلم عبر الإنترنت الضوء على الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانيات والذين يفتقرون إليها. وبالمثل، برزت إلى الصدارة

(44) انظر www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview

(45) CCPR/C/KHM/3، الفقرتان 46-47.

(46) United Nations Children's Fund (UNICEF) and others, "Ending violence against women and-children in Cambodia Opportunities and challenges for collaborative and integrative approaches" (2020).

(47) CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 25(ب).

(48) المرجع نفسه، الفقرة 11.

(49) انظر <https://cambodia.un.org/en/108240-launching-national-action-plan-violence-against-women-2019-2023>

(50) CCPR/C/KHM/3، الفقرة 75.

(51) انظر www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview

مسألة العنف العائلي ضد الأطفال. وحتى قبل انتشار الجائحة، كانت هناك خطة عمل لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له للفترة 2017-2021، تهدف إلى التصدي إلى أشكال مختلفة من العنف وزواج الأطفال وعمليهم واستغلالهم جنسياً، وحماية الأطفال المعرضين لخطر العنف المتزايد، كالأطفال في المناطق الريفية وأطفال النساء المسجونات⁽⁵²⁾. وتشمل الإجراءات التي دُعِي إلى اتخاذها مداخلات في مجال القانون والسياسات العامة، والرصد والتعاون، والتوعية من أجل الوصول إلى الأطفال المعرضين للخطر، فضلاً عن توفير مرافق للتعافي والعودة إلى المجتمع مع مراعاة خصوصيات الطفل.

57- وعلى صعيد آخر، وفيما يتعلق بالأطفال المخالفين للقانون، سُن قانون بشأن قضاء الأحداث لعام 2016، لكن البلد ليس لديه حتى الآن محاكم للأحداث أو على الأقل قضاة أحداث متخصصون. وليس هناك دليل على أن القانون يطبق في الإجراءات العادية، كما يتجلى بشكل خاص من عدد الأحداث المحتجزين، بما في ذلك في الحبس الاحتياطي، وفي كثير من الأحيان لارتكابهم جرائم بسيطة. فوفقاً للأرقام التي قدمتها الإدارة العامة للسجون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بلغ العدد الإجمالي للسجناء الأحداث (ممن تتراوح أعمارهم بين 14 و17 سنة) 1 406 سجيناً حتى نيسان/أبريل 2021، بمن فيهم 46 فتاة. وبلغ عدد الأحداث الذين هم رهن المحاكمة 640 حدثاً، وعدد الذين هم رهن الاحتجاز بعد المحاكمة 766 حدثاً. وينبغي تجنب الاحتجاز وإيجاد بدائل، بدعم من الأسر والمجتمعات المحلية، في إطار العدالة التصالحية. ويُعد تقرير الأمم المتحدة الأخير عن الأطفال المحرومين من الحرية هو دعوة للبلد إلى وضع خطة وما يتصل بذلك من إجراءات لضمان معاملة الأطفال بعناية وحماية خاصتين، مع اتخاذ تدابير غير احتجائية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال إجراءات داعمة قائمة على الأسرة ومرتبطة بالمجتمع المحلي⁽⁵³⁾.

الأشخاص ذوي الإعاقة

58- تسعى كمبوديا إلى تعديل قانونها المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. والمعيار الدولي الواضح في هذا الصدد هو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبح البلد طرفاً فيها. وقد أدت عملية الإصلاح إلى إجراء حوار بين المقررة الخاصة السابقة والسلطات، حيث أكدت المقررة الخاصة المعايير الدولية من أجل ترسيخ نهج قائم على الحقوق لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان التوجيه الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو جعل مختلف عناصر الاتفاقية، مثل مبدأ الترتيبات التيسيرية المعقولة، قانوناً ملزماً وناظراً. ولذلك أرسلت المقررة الخاصة السابقة رسالة إلى كمبوديا تتضمن مجموعة من النقاط للنظر فيها فيما يتعلق بالإصلاح المحتمل لقانون عام 2009، بما في ذلك الدعوة إلى تجنب اتباع نهج قائم على الإحسان والحد من العقوبات المشددة غير المعقولة في القانون⁽⁵⁴⁾. وردت السلطات بالقول باتسام مشروع القانون بروح الشمولية. ومن الاعتبارات الرئيسية في هذا الصدد المشاركة المستتيرة للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الإصلاح. ويرى المقرر الخاص الحالي أن أحد التحديات التي كثيراً ما يتم تجاهلها هو مسألة الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والحاجة إلى توفير وسائل إنسانية لتمكينهم من العيش في مجتمع دون أساليب قسرية.

Steering Committee on Violence against Women and Violence against Children, *Action Plan to Prevent and Respond to Violence against Children 2017-2021* (December 2017) (52)

A/74/136 (53)

انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26370> (54)

الشعوب الأصلية والأقليات

59- هناك تعددية للشعوب الأصلية في البلد، مثل شعب كوي، وهناك سياسة وطنية محددة لهذه المجتمعات المحلية. ويدور جزء كبير من النقاش حول مسألة الحق في الأرض والحفاظ على ثقافتهم والموارد الطبيعية، بما في ذلك إجراءات منع قطع الأشجار وإزالة الغابات بصفة غير قانونية، وهي أعمال يرتكبها غرباء. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 شواغل أخرى، مثل تزايد الفقر، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات ذات الصلة، وتهيئة مستقبل ينبغي أن يمكنهم من التطور بشكل أفضل، وفقاً للتطلع إلى عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

60- وهناك اليوم ثلاث مسائل رئيسية على الأقل ذات صلة مباشرة بالموضوع⁽⁵⁵⁾. أولاً، هناك مسألة إعادة توطين مجتمعات الشعوب الأصلية دون تيسر الوصول الفعال إلى الحلول الطويلة المدى والخدمات الأساسية. وثانياً، هناك تحدٍ يتمثل في تمكين الشعوب الأصلية من امتلاك وحيازة أراضيها التقليدية وتسجيلها دون إجراءات مفرطة، ولا سيما تبسيط تملك الأراضي. وثالثاً، في زمن كوفيد-19، هناك مسألة حماية هذه المجتمعات من العدوى وحصولها على الرعاية الصحية، فضلاً عن اللقاحات، وغيرها من الوسائل، مثل الائتمانات الصغرى، لتسهيل التعافي.

61- وفي حين تنتمي بعض الشعوب الأصلية في البلد أيضاً إلى أقليات، هناك أقليات أخرى، مثل الجماعات الإثنية الفيتنامية والمسلمة، ليست من السكان الأصليين. وتشمل المسائل المتكررة الحصول على متطلبات الحياة الأساسية، مثل تسجيل المواليد والتعليم وفرص العمل والمواطنة. وهناك أيضاً التحدي المستمر المتمثل في إبداء التعاطف مع التنوع العرقي وضرورة تجنب الأعمال السلبية والعنف، مثل خطاب الكراهية، وهي أعمال تعرض للخطر التعايش السلمي جنباً إلى جنب ويمكن منعها من خلال التعليم المتعدد الثقافات والتنشئة الاجتماعية.

المحتجزون والسجناء

62- تشمل المسائل الرئيسية في أماكن الاحتجاز الاكتظاظ واحتجاز الأشخاص في انتظار المحاكمة مع أشخاص سبق أن صدرت بحقهم أحكام. وقد أثارت جائحة كوفيد-19 شواغل كبيرة بشأن الخوف من انتشار الجائحة في أماكن الاحتجاز، لأن الاكتظاظ يجعل التباعد الاجتماعي صعباً، إن لم يكن مستحيلًا. وقد أشار العديد من الجهات الفاعلة، بمن فيهم المقررة الخاصة السابقة وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، إلى مسائل مثل إمكانية الحصول على اختبارات كوفيد-19 والرعاية الصحية. ووفقاً للمعلومات الواردة، حدثت منذ نيسان/أبريل 2021 حالات تفشي الجائحة في أعداد متزايدة من السجون، مما تسبب في الكثير من القلق. ومن الضروري الحصول على الرعاية الصحية على نحو فعال، بما في ذلك اللقاحات. غير أن الحل المستدام يتطلب التنفيذ المنهجي لمجموعة من بدائل الاحتجاز، لا سيما لصالح المحتجزين قبل المحاكمة، ومرتكبي الجُنح، والمحتجزين من الفئات الضعيفة، بمن فيهم المرضى المزمنون والأحداث والنساء الحوامل والمحتجزات اللاتي لديهن أطفال. وتشمل التعديلات الضرورية تحويل القضايا، ولا سيما القضايا السابقة للمحاكمة، إلى تدابير غير احتجازية. وهناك صلات بمسائل أخرى أيضاً، مثل الحاجة إلى استعراض قانون مكافحة المخدرات، لأنه يؤدي حالياً إلى زيادة مفرطة في حالات الإيداع في السجون بدلاً من اللجوء إلى بدائل، مثل الرعاية المجتمعية وإعادة التأهيل. وهذا أمر مترابط مع الاعتبارات الطبية فيما بعد كوفيد-19، ولا سيما حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(55) CCPR/C/KHM/Q/3، الفقرة 26.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

63- يسود في البلد جو من الانفتاح النسبي إزاء قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. ومع ذلك، هناك بعض حالات التمييز والعنف، مثل التمر منذ سن مبكرة. وقد فتحت مشاركة البلد في الاستعراض الدوري الشامل الباب أمام بعض الإصلاحات التي يحتمل أن تكون بناءة. فأولاً، هناك إمكانية لسن قانون لمناهضة التمييز يشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية ويساعد على حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وثانياً، هناك مجال لاستكشاف إمكانية سن قانون للاعتراف بزواج المثليين. وتحتاج هذه التوجهات إلى تشاور أكمل في البلد، بمشاركة مستتيرة من الجماعات المعنية.

فئات أخرى

64- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسليط الضوء على مختلف الفئات الأخرى من حيث تأثيره على رفاههم وكيفية تمكينهم من التعافي بشكل جيد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوقهم وحياتهم. وبديهي أن الشباب (المراهقون والأشخاص الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة) هم مجموعة رئيسية متأثرة، ليس من حيث اتمام السنوات الأخيرة من تعليمهم فقط، بل أيضاً من حيث حصولهم على وظائف، وهو أمر تعوقه الجائحة الآن. وقد لا تحتاج هذه الفئات إلى دعم نقدي في غضون ذلك فحسب، بل قد تحتاج أيضاً إلى فرص عمل، سواء من خلال التوظيف أو العمل الحر. ومن شأن فسح المجال أمام زيادة الأعمال والمبادرات أن يساعد في إعادة تنشيط البلد. وكل هذا يحتاج إلى فسح المجال السياسي أمام مشاركة فعلية. ويشكل العمال المهاجرون، بمن فيهم العائدون من بلدان أخرى، مثالاً آخر في هذا الصدد، ليس فقط فيما يتعلق بإمكانية وصولهم إلى المرافق الصحية بل أيضاً إلى الحماية الاجتماعية والدعم بغية إعادة إدماجهم في المجتمع. أما بالنسبة للسكان كبار السن، فإن خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية المشار إليها أنفاً تشملهم تحديداً بوصفهم فئة تستحق الاهتمام. وكل هذا تعترضه الآن جميع العواقب الناجمة عن كوفيد-19، التي تتراوح بين الفقر، والحصول على الرعاية الصحية واللقاحات، والحماية والدعم الاجتماعيين، مع مراعاة أن جزءاً كبيراً من السكان لا يزال يعيش في المناطق الريفية.

ميم- الأرض والبيئة

65- كان التنافس على الأراضي والموارد في اقتصاد آخذ في النمو من أبرز نقاط الصراع في السنوات الأخيرة، وهو يطرح تحديات فيما يتعلق بحفظ الغابات والموارد الطبيعية. ويرتبط ذلك بعمليات إخلاء وتفكيك المجتمعات المحلية، بما في ذلك المستوطنات ذات الدخل المنخفض وجماعات الشعوب الأصلية. أما في المناطق الحضرية، فيدفع الفقراء إلى الهامش بسبب ظهور التسويق التجاري في حين يتم إيواء الوافدين الجدد، مثل المهاجرين الريفيين، في مساحات صغيرة جداً، مما يثير تساؤلات حول الحق في السكن والمأوى. كما أن ما يسمى بالنمو الاقتصادي يشكل ضغطاً على المناطق الخضراء المتبقية. وبالترابط مع المناطق الريفية، هناك قضايا صعبة تتعلق بالأراضي التقليدية وتداخلها مع المناطق المحمية التي اعتمدها الدولة حديثاً.

66- وتمثل الأنشطة التجارية التي بدأها قطاع الأعمال في هذه الأراضي عاملاً يدفع إلى تهميش سبل عيش المجتمعات المحلية الفقيرة، فضلاً عن وجودها، ما لم تتخذ تدابير احترازية، مثل تقييمات الأثر المتصلة بالعناية الواجبة والتدابير الرامية إلى التخفيف من الضرر. وقد تتسبب أعمال البناء وما يتصل بها من تحديث أيضاً في إلحاق ضرر بالبيئة ما لم تكن هناك ضوابط وموازين في عملية التنمية. وقد حددت المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" التوجه المفضل لمسار التنمية. ومن الضروري أيضاً إدراج حقوق الإنسان في تقييمات الأثر البيئي التي يتعين إجراؤها قبل تنفيذ المشروع كجزء من العناية الواجبة.

67- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت المقررة الخاصة السابقة رسالة إلى السلطات بشأن التنازع على الأراضي بين المجتمعات المحلية وسلطات الدولة بسبب مصالح المؤسسات التجارية التي تسعى إلى تطوير الأراضي والموارد ذات الصلة وتسويقها⁽⁵⁶⁾. وتقع بعض المناطق المتنازع عليها في بنوم بنه وما حولها، في حين تقع مناطق أخرى في مقاطعات أبعد. وعلى وجه الخصوص، تشمل الأراضي المعنية أراضي رطبة، لها دور هام في النظام الإيكولوجي. وتشمل الأنشطة المضرة دفن القمامة، التي من شأنها أن تبطل فائدة الأرض وتزيد من خطر الفيضانات. وردت السلطات على المقررة الخاصة السابقة قائلة إنها قد اتخذت تدابير احترازية، مثل تقييمات الأثر البيئي، وأن المنازل قد وفرت أيضاً للأسر المتضررة.

68- وينبغي ألا تحدث أي عمليات إخلاء في عهد كوفيد-19، نظراً للطابع المتذبذب لعمليات التشريد واحتمال انتشار الجائحة. وعندما تتحسن الحالة، وإذا ما أثرت مسألة التشريد أو إعادة التوطين، فإن المنازعات المتصلة بالأراضي تستحق التشاور والمشاركة الكاملين من جانب أصحاب المصلحة على أساس موافقتهم الحرة المسبقة والمستتيرة.

69- ويشكل تغير المناخ أيضاً تحدياً كبيراً للبلد فيما يتعلق باستخدام البيئة والمحافظة عليها. وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2020، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن موقع كمبوديا في المرتبة 144 من أصل 190 بلداً مصنفاً وفق مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب الضغوط على كوكب الأرض، يستدعي اتخاذ مزيد من الإجراءات لمنع انبعاثات الكربون والبصمة الكربونية التي تسبب الاحترار العالمي، واستخدام بدائل للوقود الأحفوري، وتحفيز المزيد من التكيف مع مصادر الطاقة الأخرى. ويضيف استخراج النفط مؤخراً من الأراضي الكمبودية بعداً آخر، يدعو إلى توخي الحذر في استخدام هذا المورد وكفالة أن تعود العائدات بالفائدة على جميع السكان، مع إيلاء الاحترام الواجب لحماية البيئة. وهناك حاجة إلى توافر ضمانات تقوم على التوافق بين الأجيال للحفاظ على هذا المورد وفوائده للأجيال القادمة.

نون - المجتمع المدني

70- يوجد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والجمعيات في كمبوديا، إذ تشير التقديرات الرسمية إلى ما لا يقل عن 5 000 كيان⁽⁵⁷⁾. غير أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مناصرة حقوق الإنسان والمسائل البيئية يغلب أن تكون في موقف صعب إزاء السلطات، وذلك بسبب الرقابة المكثفة والضغوط من جانب هذه السلطات، فضلاً عن تقلص الحيز السياسي المذكور آنفاً. ولذلك، فإن عدد المنظمات غير الحكومية ليس هو العامل المحدد في الواقع؛ بل هناك حاجة من الناحية النوعية إلى تجاوز المسألة العددية والاعتراف بالصعوبات التي يواجهها بعض أصحاب المصلحة هؤلاء في تنفيذ مهامهم، لا سيما في تفاعلهم مع السلطة القائمة.

71- وهناك تطوران شاذان لهما أثر محزن. أولاً، هناك قانون معروف بشأن المنظمات غير الحكومية، وهو قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، الذي علق عليه ووجهت إليه انتقادات في العديد من الأوساط، بما في ذلك من جانب المقررة الخاصة السابقة⁽⁵⁸⁾. إن فرض التسجيل الإلزامي للمنظمات غير الحكومية؛ والأوراق المطلوبة للوفاء بشروط التسجيل؛ وتدقيق معلومات الأعضاء

(56) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25774>.

(57) انظر الإحصاءات الواردة في "Cambodia human rights situationer II".

(58) انظر، على سبيل المثال، <https://cambodia.ohchr.org/en/news/end-mission-statement-special-rapporteur-rhona-smith-her-7th-mission-cambodia>.

المؤسسين؛ واشترط أن تتصرف المنظمة غير الحكومية المسجلة بحياد؛ ومتطلبات الإبلاغ المرهقة كلها شروط يمكن أن تؤدي إلى فتور الحماس لمساعدة المجتمع. وفي حين أن زيادة الاحتراف والشفافية أمر جدير بالترحيب، فإن قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والقوانين الأخرى المشار إليها أعلاه تقوض الحيز المدني بما يصاحبها من مشبطات. وتجري حوارات حالياً قد تساعد على إصلاح القانون وينتظر تحقيق نتائج. وقد جرى آخرها في تموز/يوليه 2020، ولكن جائحة كوفيد-19 حالت دون عقد المزيد من الاجتماعات. ومن الضروري أن تستمر الحوارات مع المجتمع المدني بشأن هذه المسألة وغيرها من القضايا الرئيسية.

72- والاعتبار الثاني هو أن المقرر الخاص يتلقى باستمرار معلومات تفيد باعتقال واحتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الأضرار الأخرى التي لحقت بهم. وهناك أمثلة كثيرة تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، تتجلى في عدد لا يحصى من الملاحظات القضائية والاعتداءات والتهديدات ضد المنظمات غير الحكومية.

73- ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعثت المقررة الخاصة السابقة، مع عدد من المقررين الخاصين الآخرين، برسالة إلى السلطات تعرب فيها عن قلقها إزاء اعتقال واحتجاز عدد من الأفراد قبل المحاكمة، بعضهم من النقبانيين، فضلاً عن تجريم أنشطة منظمين غير حكوميين⁽⁵⁹⁾. وأعربوا عن قلقهم إزاء الخطر الذي تشكله أحكام القانون الجنائي، ولا سيما المادتان 494 و495 من القانون الجنائي، لأنها تهدد بإعاقة أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان. ولأحظت المقررة الخاصة السابقة بقلق، في بيان صدر بمناسبة انتهاء ولايتها، أن ما لا يقل عن 18 من المدافعين عن حقوق الإنسان محتجزون حالياً ويواجهون اتهامات بالتحريض على ارتكاب جنائية، بمن فيهم ناشطة شابة. كما تم تفريق المتظاهرين السلميين، مع ما تردد من استخدام القوة. وفي قضية أحدث عهداً، أدانت محكمة بلدية بنوم بنه في أيار/مايو 2021 خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان ومدافعين عن البيئة على صلة بمنظمة بيئية غير حكومية، هي منظمة "الطبيعة الأم الكمبودية"، بتهمة التحريض على إثارة فوضى اجتماعية، وأصدرت أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين 18 و20 شهراً وغرامات باهظة⁽⁶⁰⁾.

74- ولا تزال هناك أيضاً مسألة الناشط التايلندي المؤيد للديمقراطية، وأنشالارام ساتسكاسيت، الذي يزعم أنه اختطف أمام شقيقته في بنوم بنه في عام 2020. ونظراً لأن كمبوديا طرف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن القضية تستحق الاستجابة وإجراء تحقيق بشكل فعال في الظروف المحيطة بالاختفاء القسري والأشخاص المسؤولين عنه.

سين - المساءلة وسبل الانتصاف

75- مع أن التقرير الدوري الثالث للبلد المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أشار إلى معاقبة المسؤولين على انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁶¹⁾، مثل إدانات ضباط الشرطة بارتكاب أعمال عنف متعمدة،

(59) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25670>

(60) انظر Prak Chan Thul (Reuters), "Cambodia convicts 5 environmentalists over plan to march to PM's home", 5 May 2021.

(61) CCPR/C/KHM/3، الفقرة 37 والقرارات 62-64. وهناك أيضاً قضية قائد شرطة كامبونج ثوم، أوك كوسال، المتعلقة بتهمة التحرش الجنسي. ويبدو أنه قد اتخذت تدابير تأديبية، ولكن لا توجد معلومات عن أي إجراءات جنائية. انظر <https://cambodianess.com/article/kampong-thom-police-commissioner-fired-over-sexual-harassment>

فإن مساءلة المسؤولين ينبغي أن تكون أكثر شفافية، بما في ذلك فيما يتعلق بالفساد. ولذلك يدعو المقرر الخاص السلطات إلى تقديم بيانات متسقة بشأن التدابير التأديبية والملاحقات القضائية أو الدعاوى القضائية على السواء من أجل إخضاع الموظفين المخطين للمساءلة وتوفير ما يستتبع ذلك من سبل الانتصاف للضحايا وأسرهم.

76- وعلى صعيد دولي وتاريخي أوسع، وفيما يتعلق بالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، التي تتناول فترة الإبادة الجماعية إبان حكم الخمير الحمر في منتصف السبعينات، صدرت ثلاث إدانات وتوفي اثنان من المدانين. وقد استأنف المدان الوحيد المتبقي، وهو خيو سامفان، الحكم الصادر بحقه. وهناك ثلاث قضايا أخرى لا تزال قيد النظر منذ فترة وهي في مرحلة ما قبل المحاكمة. والقضايا الثلاث في المرحلة التمهيديّة هي القضايا المرفوعة ضد ميس موث (القضية 003) وبيم تيث (القضية 004) وأو أن (القضية 004/2). وهي تنطوي على مشاكل، لأن القضاة المشتركين في التحقيق أصدرت أوامر إغلاق تحقيقات منفصلة ومتعارضة. وفي كل حالة، رفض قاضي التحقيق الوطني المشترك في إجراءات التحقيق الاتهامات في حين وجه قاضي التحقيق الدولي المشارك الاتهام إلى المتهمين. ويمثل ذلك تحدياً لأن الدائرة التمهيديّة أبانت عن عجزها عن حل المسألة. ويلزم توضيح الإجراءات الواجب اتباعها عندما يعلن أن أمرى إغلاق التحقيقات غير قانونيين. وفي أيار/مايو 2021، وفيما يتعلق بقضية واحدة، رفض قاضياً التحقيق المشترك طلب المدعي العام الدولي المشارك بإرسال ملف القضية إلى الدائرة الابتدائية لاتخاذ مزيد من الإجراءات⁽⁶²⁾. وعلى الرغم من تكلفة المحكمة وقلّة عدد القضايا، فإن هناك أيضاً بعض الدروس التي يمكن أن تستخلص من وجودها وعملها، والتي تنطوي على آثار إيجابية. إن عمل المحكمة هام كسجل تاريخي للبلد، ويقدم رواية مستنيرة للأحداث تستند إلى جمع الأدلة وتلقيها والتداول بشأنها وتحليلها. كما أنها عملية تعليمية، حيث تمكن العملية المفتوحة السكان من الإلمام بالإجراءات القانونية والأحداث المأساوية التي وقعت في الماضي، والتي يجب ألا تتكرر. وقد شهد أكثر من 300 000 شخص المحاكمات حتى الآن وأصبحوا جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية الهامة تلك⁽⁶³⁾.

عين - المشاركة والتعاون

77- يرحب المقرر الخاص بتفاعل البلد مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مع هذا المكلف بالولاية. فقد تعاون البلد مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، بدءاً من الوكالات الدولية إلى المنظمات الإقليمية وفرادى البلدان. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يكون لدعوة الأمين العام إلى العمل بشأن حقوق الإنسان في عهد جائحة كورونا أثر إيجابي متتابع⁽⁶⁴⁾. ومن الآثار الرئيسية المترتبة على ذلك أن الحافز على الانتعاش يجب أن يعكس نهجاً قائماً على حقوق الإنسان يستند إلى احترام المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وعدم التمييز والإدماج، واللاعنف، وإبلاء الاهتمام لمواطن الضعف لدى الفئات الخاصة. ولا يمكن فصل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحصول على الرعاية الصحية، عن الحقوق المدنية والسياسية.

و-<https://www.voacambodia.com/a/rights-advocates-decry-lenient-punishment-for-ousted-police-chief-/5577974.html>

(62) انظر <https://eccc.gov.kh/sites/default/files/media/ECCC%20PRESS%20RELEASE%20Case003.pdf>

(63) انظر www.eccc.gov.kh/sites/default/files/Outreach%20statistics%20as%20of%20September%202017.pdf

(64) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26985&LangID=E

78- ومنذ تسعينات القرن الماضي، تلقت كمبوديا مبالغ ضخمة من المعونة من شركاء مثل أستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين أن بعض المناطق قد خفضت المعونة والأفضليات التجارية المقدمة للبلد بسبب الحالة السياسية، فإنها مدعوة إلى ضمان أن تكون التخفيضات محددة الهدف ولا تقاوم أوجه الضعف التي تؤثر على فئات معينة. وهناك أصداً أخرى محسوسة في المنطقة مع إنشاء المزيد من مناطق التجارة الحرة والانفتاح الإقليمي على الشركاء الآخرين. وفيما يتعلق بتحرير التجارة والشروط التجارية، ينبغي عدم تجاهل الحاجة إلى المساعدة على توزيع الفوائد على قدم المساواة، حتى يتسنى التمتع بالثروة على نحو أكثر إنصافاً بين مجموع السكان. ونظراً لأن كمبوديا ستكون رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2022، فإن ذلك سيكون أيضاً فرصة لدعم اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للرابطة، والاضطلاع بدور ملموس أكبر في حماية حقوق الإنسان.

79- وهناك بعض الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها دون الوقوع في قدر كبير من التسييس، ومن شأنها أن تؤدي إلى التعاون في المجالات الآتية:

- (أ) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة إمكانية الوصول إلى العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات (الهدف 16)؛
- (ب) متابعة تقرير الأمم المتحدة عن الأطفال المحرومين من الحرية من خلال وضع خطة وطنية بشأن هذه المسألة وأنشطة لتحويل الأطفال عن الاحتجاز؛
- (ج) متابعة مختلف التوصيات التي قبلها البلد في أحدث استعراض دوري شامل، ولا سيما اعتماد قانون لمكافحة التمييز يحمي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وقانون للاعتراف بزواج المثليين؛
- (د) تبادل المعلومات والخبرات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي لديها لجان وطنية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز إمكانية إنشاء لجنة من هذا القبيل في كمبوديا تحترم المعايير الدولية.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

80- إن وقوع جائحة كوفيد-19 يمثل عامل صحوة شامل يشكل كارثة وفرصة في آن واحد. وقد أدى ذلك إلى إضعاف النمو الاقتصادي في كمبوديا، ولكن نظراً لقدرة البلد على الصمود، فمن المؤمل أن يتمكن من التغلب على الجائحة والعودة إلى طريق التنمية. ومع تقدم البلد نحو رؤية كمبوديا لعام 2050، التي اعتمدها الحكومة بهدف إقامة كمبوديا مزدهرة وشاملة اجتماعياً ومستدامة بيئياً، ونحو تحوله إلى بلد متقدم النمو، سيكون من الإنصاف أن نسأل جيل الشباب عما يتصورونه من الناحيتين الموضوعية والعملية لبلدهم. وعند تتبع تاريخ البلد الحديث، هناك حقيقة بديهية واضحة مفادها أن تطلعات السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها حقاً ما لم يتم تقاسم السلطة بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة حتى يتجذر الشعور بامتلاك زمام الأمور. ولهذا السبب فإن ما سجّل قبل 30 عاماً وقت إبرام اتفاقات باريس للسلام في عام 1991 يظل لا محالة وجيهاً ولا يزال ينتظر أن يتحقق، وهو الوعد بقيام "نظام ديمقراطي حر، يستند إلى التعددية".

81- وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم المقرر الخاص مجموعتين من التوصيات المترابطة، إحداها للحكومة والأخرى للمجتمع الدولي.

82- التوصيات المقدمة إلى الحكومة:

- (أ) يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان واتباع توجيهات الأمم المتحدة بشأن الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي لجائحة كوفيد-19 في تدابيرها المتعلقة بالصحة العامة، وضمان أن تكون القيود، مثل الإغلاق، متوازنة مع المجموعة الكاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (ب) ويحث المقرر الخاص الحكومة على ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والغذاء والحماية الاجتماعية والدعم للتغلب على الفقر والحرمان، سواء فيما يتعلق بالطوارئ الصحية العامة أو بتأثيرها الواسع النطاق على حياة الناس وسبل عيشهم، مع اعتبار حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في تشكيل الاستجابات لهذه الجائحة؛
- (ج) يؤكد المقرر الخاص على ضرورة التصدي بفعالية لأوجه الضعف التي تزيدها الجائحة حدة، والتي تواجهها فئات مختلفة، بما في ذلك النساء والأطفال والمعوقون، وإكمال ذلك بالتوزيع المنصف للموارد من أجل تنفيذ برامج يمكن الوصول إليها؛
- (د) يحث المقرر الخاص الحكومة على أن تنفذ التوصيات التي قبلت بها طوعاً أثناء الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وأن تواصل العمل بصورة بناءة مع جميع هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا، وعلى أن تعالج بفعالية القضايا الصعبة التي أثرت في هذا التقرير؛
- (هـ) يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى الكف عن تطبيق القوانين والسياسات والممارسات التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تسرع إلى إجراء استعراض لتلك القوانين والسياسات والممارسات الصارمة التي يلزم تحسينها لكي تمتثل لمعايير حقوق الإنسان (بغية إصلاحها أو مراجعتها أو إلغائها، حسب الاقتضاء)، بالإضافة إلى إجراء حوارات مستمرة مع هيئات المجتمع المدني لضمان إسماع أصواتها واحترامها؛
- (و) يحث المقرر الخاص الحكومة على إنهاء التحقيقات والملاحقات القضائية لأفراد المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين، مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة، وفتح المجال للحوار والمصالحة والتجديد؛
- (ز) ينصح المقرر الخاص الحكومة باعتماد المزيد من التدابير لدفع عجلة الانتعاش والتعافي من خلال أنشطة لدعم الفرص المتاحة للسكان من أجل إعادة تأهيل المهارات والتكيف مع عهد كوفيد-19 وما بعده، وتوسيع نطاق نظام الدعم والحماية الاجتماعيين بغية معالجة أوجه الضعف وتقليل الفجوة الرقمية على الإنترنت بين من لديهم إمكانيات والمحرومين منها؛
- (ح) يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى تطبيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة وتشاركية تراعي المنظور الجنساني، مع تركيز إضافي على الهدف 16، الذي يتعلق بالإدماج والوصول إلى العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛
- (ط) يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى توسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان والإطلاع عليها، مع الدروس المستفادة من تجربة كوفيد-19، ومنع العنف والتمييز، وتعزيز الميل إلى حماية الطبيعة والاحترام المتبادل والتسامح بين البشر منذ الصغر؛

(ي) يحث المقرر الخاص الحكومة على تهيئة بيئة حرة للانتخابات البلدية المقبلة والانتخابات الوطنية، حتى تتمكن أغلبية الأحزاب السياسية من المشاركة في جو من الاحترام والأمان، بعيداً عن الخشية من التخويف والمضايقة.

83- التوصيات المقدمة إلى المجتمع الدولي:

(أ) يدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى دعم الأنشطة التي تستجيب للنهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع جائحة كوفيد-19، ومواصلة دعم ولاية المقرر الخاص ووجود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا؛

(ب) يحث المقرر الخاص المجتمع الدولي على تعزيز برامج إعمال حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية وجودة، مع مراعاة الصلة بين السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة وارتباطها بالحكم الرشيد والمساءلة؛

(ج) يدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى المساعدة في معالجة مواطن الضعف وأثرها على فئات رئيسية، مثل ضحايا العنف والتمييز، والأطفال المحرومين من الحرية، لا سيما بالنظر إلى الوقائع التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19؛

(د) يدعو المقرر الخاص رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى العمل مع كمبوديا خلال فترة رئاستها للرابطة من أجل تعزيز احترام السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي لجائحة كوفيد-19 وعواقبها، باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان؛

(هـ) يدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى دعم الأنشطة التي تمكن الشباب في كمبوديا من المشاركة في تشكيل الاتجاه المستقبلي لبلدهم، مع احترام التنوع البشري ومراعاة البيئة، بغية تحقيق التعافي والانتعاش بعد جائحة كوفيد-19، بطريقة شاملة تراعي البعد الجنساني؛

(و) يشجع المقرر الخاص المجتمع الدولي على المساعدة في تعزيز الشفافية والإنصاف في إطار الانتخابات البلدية والوطنية المقبلة، واستكمال ذلك بتقييمات دورية لاستعراض الممارسات السابقة والحالية، وتحفيز كمبوديا على المضي قدماً بصورة تدريجية في تحرير الحياة السياسية، وتوسيع الحيز الديمقراطي وتحسين شؤون الحكم.